

# الأدعاءات الفارسية حول البحرين

\* د . فتوح عبدالمحسن الخترش

## ١ - عدم موافقة فارس على انفصال البحرين :

تمسكت الحكومات الفارسية بالمبدأ الدولي القائل « أية منطقة تقع ضمن تبعية دولة مستقلة ، لايجوز فصلها قانونيا مادامت حقوق تبعية تلك المنطقة لم تنقل من هذه الدولة الى دولة أخرى بالطرز الرسمي ، أو مادام ضمها الى دولة أخرى أو اعلان استقلالها لم يعترف به المالك الشرعي بصورة رسمية » .

وقد ادعت الحكومة الفارسية ان ايران لم تتخل عن البحرين . غير ان الحكومة البريطانية التي كانت تتولى شؤون البحرين اعربت عن عدم موافقتها على الادعاءات الإيرانية ، وردت بان المطالب الإيراني لا تستند الى أي أساس من وجهة القانون الدولي .

وان نظرية الحصول على موافقة مسبقة على الاستقلال ، لم تكن قط نظرية مقبولة من جانب المجتمع الدولي .

## ٢ - معاهدة ١٨٢٢ غير المبرمة :

حاول الكابتن « بروس » ان يعقد معاهدة مع ممثل حاكم شيراز تنص على الاعتراف بحق السيادة الفارسية على البحرين دون تفويض من حكومتيهما ، أو الرجوع اليهما (٥) غير ان الحكومة البريطانية سرعان ما أعلنت بطلان هذه المعاهدة وعدم شرعيتها وأبلغت الحكومة الفارسية بذلك . وتمت تنحية الكابتن بروس عن وظيفته وقامت الحكومة الفارسية من جانبها باعلان عدم موافقتها على الاجراء الذي اتخذه حاكم شيراز بالدخول في مفاوضات لعقد معاهدة دون موافقة مسبقة من الشاه .

وبناء على ذلك فانه يتعذر الاستناد الى نصوص هذه المعاهدة في سياق مطالبة فارس بالبحرين (٦) .

## ٣ - العملة الذهبية التي زعم أنها سككت في البحرين ١٨١٧ :

يبدو أن وفدا فارسيا قام بزيارة للبحرين عام ١٨١٦ - ١٨١٧ وأن عملة ذهبية قد سككت في البحرين بهذه المناسبة . أو أنها سككت في مكان آخر وقصد منها الإشارة الى زيارة الوفد الفارسي للبحرين .

وهذه الحادثة يحد ذاتها ليست بذات أهمية كبيرة ، لان زيارة وفد ما الى بلد ما لايعني شيئا أكثر من مجرد الزيارة . ثم ان العملة الذهبية التي سككت بهذه المناسبة لا تعني أكثر من التكريم للوفد .

لم تخمد جذوة الاطماع الفارسيّة التوسعية الى فرض السيطرة على جسر البحرين وضمها الى ايران طيلة القرنين الماضيين ، فقد دأب حكام فارس على المطالبة بهذا القطر العربي الخليجي ، واقاموا دعواهم على ركائز تاريخية (١) تقول :

١ - ان الفرس قد حكموا جزر البحرين عام ١٦٠٢ على اثر طسرد البرتغاليين منها .

٢ - أن شيوخ البحرين وافقوا عام ١٧٩٩ على دفع الاتاوه للسلطات الفارسية .

٣ - أن شيوخ البحرين استقبلوا مبعوثا فارسيا عام ١٨١٦ - ١٨١٧ وطالبوه بتقديم العون والمساعدة الفارسية .

ويزعم الفرس ان شيوخ البحرين قد استقبلوا عام ١٨٣٩ مبعوثا فارسيا اخر كما استقبلوا مبعوثا ثالثا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ .

٤ - ان الشيخ المعزول محمد بن خليفة تقدم من عام ١٨٦٩ ببعض العروض الى الفرس ( مع انه لا يوجد دليل على صحة ذلك ) مقابل تمكينه من استعادة سيطرته على الجزر البحرانية .

وقد كرر الفرس مطالبتهم بضم البحرين من الاعوام :

١٨٢٢ - ١٨٢٥ - ١٨٤٤ - ١٨٤٨ - ١٨٦١ -

١٨٦٢ - ١٨٦٦ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٨٦ -

١٩٠١ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩١٠ -

١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٣٠ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ (٢)

كما طالبوا بالبحرين بعد ذلك في عدة مناسبات ، الى ان تخلوا عن ذلك في اواخر الستينات ، بيد أن الكرة اعيدت من جديد على لسان بعض المسؤولين الجدد الذين يتولون السلطة من حكومة الخميني ، ومسؤولي الاحزاب الفارسية النازية (٣) .

وقد لجأ الفرس - في أكثر من مناسبة - الى الاستشهاد بتاريخ البحرين القديم ، لدعم ادعاءاتهم القائلة بان البحرين كانت من الوجهة التاريخية منطقة فارسية .

كما لجأت بعض الصحف الفارسية منذ عام ١٩٣٠ الى نشر مقالات مطولة عن تاريخ البحرين ، مستشهدة بفقرات ومراجع من وضع الجغرافيين والمؤرخين العرب والفرس (٤) .

ولكن نقطة الضعف الاساسية في المزاعم الفارسية تكمن في ان بلاد فارس لم تمارس أية سلطة فعلية على البحرين ، منذ انحسار حكمها عنها عام ١٧٨٢ ، وأن شيوخها الذين استلموا مقاليد الامور فيها قد استقروا من حكمها على مدى قرنين من الزمان .

وقد استند الفرس في مطالباتهم بضم البحرين على الامور التالية :-

\* قسم التاريخ - كلية الاداب جامعة الكويت

ولذلك فإن من العسير على الفرس  
أن يستخدموا ذريعة كهذه لدعم قضية تعتبر  
من القضايا الجوهرية والمصيرية .

٤ - دفع أموال أو اتاوات من قبل البحرين الى إيران في مراحل  
مختلفة :

ربما قامت البحرين بدفع اتاوات الى إيران عام ١٧٩٩ . وربما  
عرض حكام البحرين دفع اتاوات مماثلة في عامي ١٨٢٩ - ١٨٦٠ .  
ولكن دفع هذه الاتاوات تلاه بعد وقت قصير خضوع حكام البحرين  
لسلطنة مسقط عام ١٨٠٠ ثم لوالى مصر ١٨٢٩ . وأخيرا للترك سنة  
١٨٦٠ بيد أن ذلك لايعني أى اعتراف من جانبهم بالتبعية (٧) .

٥ - رفع شيخ البحرين العلم الفارسي :

١ - حدث عام ١٨٦٠ أن رفع شيخ البحرين العلم الفارسي . ثم  
عاد وأنزله ورفع العلم التركي في مكانه عندما وصل الوفد التركي  
ويبدو أن الشيخ عاد في عام ١٨٦٠-١٨٦١ ورفع العلمين الفارسي  
والتركي جنباً الى جنب . ومع ذلك فإنه من المتعذر في مثل هذه  
الاحوال الاعتماد على ذريعة كهذه في سياق المطالبة الإيرانية بالبحرين .  
ب - تزعم المذكرة التي سلمها المبعوث الإيراني في لندن  
الى وزارة الخارجية البريطانية في شباط (فبراير) ١٨٦٩ . أن الشيخ  
محمد بن خليفة قد رفع العلم الفارسي وأن المعتمد البريطاني قام في  
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ بقصف قصر الشيخ الذي رفع فوقه العلم  
الفارسي .

والواضح أنه لاأساس لهذا الادعاء  
القائل بأن العلم الفارسي كان مرفوعاً لدى  
وصول المعتمد البريطاني الى البحرين ، أو  
أنه قد اطلق النار عليه ، ولو افترض أن العلم  
الفارسي كان مرفوعاً من قبل ، لثم انزاله قبل  
وصول المعتمد .

ج - ذكر الشيخ محمد بن خليفة في رسائله غير المؤرخة التي  
سلمت الى وزارة الخارجية البريطانية عن طريق المبعوث الإيراني في  
نيسان (أبريل) ١٨٦٩ أنه كان يرفع العلم الذي يحمل شعار الأسد  
والشمس .

هذه الرسائل - إذا ما كانت ذات مغزى محلي . لايد أن تكون  
قد كتبت في الفترة التي كانت تتواجد فيها البعثة الفارسية في  
البحرين (١٨٦٠ - ١٨٦١) وهو الأمر الذي حدث لدى استقبال  
المبعوث التركي في أوائل عام ١٨٦١ . عندما أنزل العلم الفارسي  
واستبدل بالعلم التركي . ثم رفع العلمان معا .

بيد أنه لا يوجد ما يشير الى رفع أي من  
العلمين في الفترة الواقعة ما بين عامي  
١٨٦١ - ١٨٦٨ وهي فترة الاتفاقية المعقودة  
بين بريطانيا والبحرين والتي اشترطت دخول  
الآخيرة في اتفاقية السلام البحرية التي تم  
التوصل اليها عام ١٨٢٠ بين بريطانيا  
والامارات المتصالحة .

د - في أيلول (سبتمبر) ١٨٦٩ . هاجم الشيخ السابق محمد  
بن خليفة جزيرة البحرين بمعونة الشيخ محمد بن عبدالله . وقتل  
حاكم البلاد الشيخ علي . ومن المؤكد أنه لا توجد أية إشارة الى رفع  
العلم الفارسي في التقارير المفصلة عن قصة استيلاء الشيخ محمد  
بن خليفة والشيخ محمد بن عبدالله على البحرين أو عن العمليات التي  
نتجت عنها هزيمة هذين الشيخين في نهاية ١٨٦٩ .

٦ - رسائل من الحكام السابقين للبحرين تعترف بالسيادة الفارسية  
على البحرين :

من المحال أن يكون حكام البحرين قد وجهوا أية رسالة الى  
الحكومة الفارسية تعترف بسيطرة الفرس على الجزيرة من الاعوام  
١٧٩٩ - ١٨١٦ ، ١٨١٧ - ١٨٢٩ .

ولكن يبدو أنهم فعلوا ذلك عام ١٨٦٠ . ولم تستلم الخارجية  
البريطانية سوى الرسالتين اللتين سلمهما المبعوث الفارسي في لندن  
عام ١٨٦٩ . وهما الرسالتان اللتان تعترفان بسيطرة الفرس على  
البحرين منذ زمن وتعودان الى سنة ١٨٦٠ .

غير أن خضوع البحرين لتركيا وانزال العلم الفارسي في العام  
نفسه (١٨٦٠) يمكن اعتباره دليلاً مادياً ضد ادعاءات إيران المستندة  
الى هاتين الرسالتين (٨) .

٧ - المذكرة البريطانية الموجهة الى ممثل فارس في لندن بنيسان  
١٨٦٩ :

١ - تعتبر المذكرة الموجهة من وزير الخارجية البريطاني الى  
ممثل فارس في لندن بتاريخ ٢٩ نيسان ١٨٦٩ القاعدة التي استندت  
اليها المزاعم الفارسية فيما بعد . فقد كانت صيغة المذكرة وكذلك  
الموقف العام الذي تبنته الحكومة البريطانية آنذاك يوحيان بموافقتها  
على المزاعم الفارسية ، الأمر الذي دفع إيران الى إرسال بعثة  
للبحرين .

غير أن هذه المذكرة - مع أنها صيغت بأسلوب مفكك - لم يقصد بها  
أن تتضمن التفسير الذي فسرت به الحكومة الإيرانية . كما أن الحكومة  
البريطانية كررت ماسبق أن صرحت به من أنها قد وضعت المذكرة  
في عين الاعتبار من حيث مجاء فيها بخصوص الادعاءات الفارسية ،  
دون أن يعني ذلك أنها تقرر - بأي شكل - اعترافاً منها بهذه الادعاءات  
كما أنها أكدت عزم الحكومة البريطانية على الاستمرار في اعتبار  
الشيخوخ الذين وقعوا معها المعاهدة (٩) حكاماً مستقلين .

ب - أن التعمد الذي التزمت به الحكومة البريطانية في تلك  
المذكرة حول الاتصال مستقبلاً بالفرس بخصوص البحرين هو تعهد  
سطحي ، ظاهري ولايعود كونه مجاملة من جانب الحكومة البريطانية  
أزاء المطالب الإيرانية هذا بينما لم تسلم الحكومة البريطانية قط بسيادة  
الفرس على البحرين ومن ثم فإن بريطانيا لم تقر اطلاقاً بالمطالب  
الفارسية .

٨ - شروط اتفاقيات ١٨٠٩ ، ١٨١٤ ، ١٨٥٧ بين الحكومة  
البريطانية وإيران :

بالإضافة الى النقاط السابقة قامت فارس في أكثر من مناسبة  
بالالتجاء الى نصوص الاتفاقيات البرمة اعوام ١٨٠٩ ، ١٨١٤ ، ١٨٥٧  
مع الحكومة البريطانية بصدد مطالبتها بالبحرين . وكانت حجتها في  
ذلك أن تلك الاتفاقيات كانت تنص على جلاء القوات البريطانية في بعض  
الحالات عن مناطق فارسية وتقول النصوص التي استندت اليها :

١ - تعهدت الحكومة الفارسية بموجب الاتفاقية المبدئية المعقودة  
عام ١٨٠٩ بين الحكومة البريطانية وبلاد فارس « بعدم السماح لاية قوة  
أجنبية مهما كانت صفتها بأن تمر عبر بلاد فارس اما الى الهند أو الى  
موانئ ذلك البلد بينما التزمت الحكومة البريطانية بأنه في حالة  
قيام أية دولة أجنبية باجتياح أو التمهيد لاجتياح أراض صاحب  
الجلالة ملك فارس بأن توفر لصاحب الجلالة ملك فارس . . أو تستبدلها  
بمعونة . . بالإضافة الى نخيرة حربية .

ب - وقضت المادة الخامسة من الاتفاقية نفسها على :

« انه في حالة وصول قوة بريطانية من الهند الى الخليج العربي بموافقة ملك فارس ونزولها في جزيرة خارك او في اي ميناء فارس فانها لن تحتل تلك الاماكن باي شكل وانها ستكون تحت تصرف صاحب الجلالة ملك فارس وان حجم تلك القوة سيحدد في الاتفاقية النهائية »

ج - ونصت المادة السادسة على انه اذا مابقيت تلك القوات بناء على رغبة صاحب الجلالة ملك فارس اما في جزيرة خارك او في اي ميناء اخر في خليج فارس فيجب ان تعامل بأسلوب ودي من قبل الحاكم . وان تجرى الترتيبات لتزويدها بالمؤونة وغيرها بأسعار مناسبة .

اذا امعنا النظر في هذه النصوص . يبرز امامنا ضعف الادعاءات الفارسية بوضوح . ان نستنتج من تلك النصوص ماييلي :

١ - لم يرد في النصوص المذكورة أية اشارة الى البحرين بالاسم وبالتالي فهي لم تكن داخلية في نطاق الحدود الفارسية التي تشملها الاتفاقات السابقة .

٢ - لم يكن للسلطة الفارسية ممارسة فعلية على البحرين .

٣ - ان البحرين كانت قادرة بعد عام ١٧٨٢ على عقد اتفاقات او محادثات مع الدول الاجنبية .

مراجعة للمطالب الفارسية :

من المعروف انه منذ عام ١٨٤٧ حتى عام ١٩١٢ كانت تركيا تطالب بالبحرين بنفس القوة التي كانت تطالب بها ايران . وكانت مبررات الاتراك في تلك المطالبة اقوى من المبررات الايرانية . حيث كان الاتراك قد قبضوا على زمام السلطة في المناطق المتاخمة للبحرين . كما قام الامراء الوهابيون بممارسة ضغط كبير على البحرين ليحملوا شيوخها على دفع الاتاوه لهم . اما مسقط فقد بقيت تفرض سيطرتها على البحرين على فترات خلال اوائل القرن التاسع عشر الى ان كفت عن ذلك بعد ان خضعت البحرين لتركيا عام ١٨٧٠ وبالإضافة الى هذه الاعتبارات ، فان دراسة واقعية لتاريخ البحرين خلال القرن والنصف الماضي ولدوافع المطالبة الايرانية بالبحرين . تظهر لنا ان ايران لا تستند الى أية أسس او مبررات في مطالباتها . يضاف لهذا بعد البحرين جغرافيا عن ايران وكون سكانها من العرب ، الامر الذي يضعف الحجة الايرانية . أما مسألة رفع الاعلام الفارسية او التركية فتشكل جزءا من تاريخ البحرين كله .

ثم ان البحرين كانت عبر اجمال متعددة في مركز يخلوها عقد الاتفاقيات والمعاهدات والمشاورات مع دول اخرى مثل مسقط وتركيا ومحمد علي وممثلي حكومة البريطانية .

ثم ان اتفاقية السلام الموقعة في ٤ اذار عام ١٨٥٧ والتي تم عقدها عقب الحرب بين ايران وبريطانيا العظمى ، جاء في احد نصوصها « ان السلام وقد تحقق بين صاحبي الجلالة ، فانه تم الاتفاق على ان تجلو قوات صاحبة الجلالة عن الاراضي الفارسية وفق الشروط والاتفاقيات المحددة ادناه ( المادة الثانية ) وأنه فور تبادل وثائق هذه الاتفاقية ، فان القوات البريطانية ستكف عن جميع الاعمال العدوانية ضد بلاد فارس كما ان الحكومة البريطانية تلتزم فور تنفيذ شروط اخلاء القوات الفارسية جميعها لمناطق هرات وافغانستان وكذلك بعد استقبال البعثة البريطانية في طهران ، بانسحاب القوات البريطانية دون أي تأخير من كافة الموانئ والاماكن والجزر الفارسية .

ولو كانت البحرين منطقة فارسية ، أو أنها كانت محتلة من قبل القوات البريطانية عند تنفيذ شروط هذه الاتفاقية ، لكان الايرانيون قد أبدوا بعض التشدد في المفاوضات ، ولكانت الحكومة البريطانية قد اعلنت ان علاقاتها مع البحرين لم تتأثر بشروط تلك الاتفاقية .

يضاف الى ذلك ان الايرانيين لم يحتجوا انذاك على مايشتم منه عدم تنفيذ اي من بنود الاتفاقية . وهذا يعني ان الفرس قبلوا ان تكون البحرين خارج الحدود الاقليمية التابعة لهم .

والحق يقال ان القوات البريطانية لم تمارس اي احتلال للبحرين لافي عام ١٨٠٩ . ولا في عام ١٨١٤ . ولا في عام ١٨٥٧ . بالإضافة الى ان الحكومة البريطانية لم تسلم على الاطلاق بشرعية الادعاءات الفارسية بالبحرين . ولم تسلم بدعوى ان البحرين جزء لا يتجزأ من فارس .

## الهوامش :

(١) هذا الحق التاريخي الذي ادعاه الفرس لانفسهم في البحرين شبيه بالحق التاريخي الذي ادعاه الصهاينة لانفسهم في فلسطين . ( المراجع )

(٢) يلاحظ خط هذا التسلسل الزمني ان الفرس كانوا يرفعون صوتهم مطالبين بضم البحرين في الوقت الذي كانوا يعانون من هزائمهم امام روسييا القيصرية التي اقتطعت عددا من ولايات فارس الشمالية . ( ١٨٢٢ - ١٨٨٦ ) وعندما كانت فارس تحت نفوذ روسيا القيصرية التي سيطرت على طهران بفرق القوقاز ( ١٩٠١ - ١٩٠٧ ) ويبدو ان القضية من اولها كانت محاولة من حكام فارس لالهاء مواطنيهم بقضية البحرين وابعاد انظارهم عن الهزائم والنفوذ الاجنبي . فلما تولى رضا شاه محرس فارس سنة ١٩٢٦ . باندر الى المطالبة بالبحرين استكمالا للعبة اي لابعاد انظار المواطنين عن ديكتاتوريته ولولائه للجانب ( ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ) ثم لم يعد بإمكان الطففة الفارسية الحاكمة بعد ذلك ان تتراجع امام المواطنين عن المطالبة بهذا القطر العربي . بعد ان ظلت تملأ آسماعهم بالمطالبة بالبحرين أكثر من قرن ( المراجع )

(٣) لمزيد من الايضاح راجع :

( د ) محمد وصفي ابو مغلي - الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران ص ٥٩ - ص ٦٠ مركز دراسات الخليج العربي - البصرة ١٩٨٠ . هذا بالإضافة الى الكتب الكثيرة التي ألفها الفرس لدعم ادعاءاتهم منها : سرزمين بحرين - طهران - ١٣٣٧ ش - ( ١٩٥٨م ) . بحرين وسائل خليج فارس - طهران ١٣٤١ ش ( ١٩٦٢ م ) - تاريخ سياسي خليج فارس - طهران ١٣٤٤ ( ١٩٦٥ ) ( المراجع )

(٥) يقال ان الكابتن بروس . أراد عقد هذه المعاهدة ان يمالىء الحكومة الفارسية للمحافظة على منصبه . بيد ان الحكومة الفارسية طالبت بسحب بروس وتعيين معتمد جديد ١٠م صبحي - البحرين ودعوى ايران ص ١٠٣ - ص ١٠٤ .

(٦) هذه المعاهدة المزعومة ليست بذات موضوع للاسباب الآتية :

١ - لم يتم التوقيع على تلك المعاهدة بين بروس وحاكم شيراز . ب - لم تعترف الحكومتان البريطانية والفارسية بحق أي من الرجلين بالدخول في مفاوضات لعقد معاهدة ما . ج - اعلنت الحكومة البريطانية بطلان ما اقدم عليه بروس . وعدم شرعيته ( المراجع )

(٧) يلاحظ من مقارنة تواريخ دفع الاتاوة او عرض دفعها مع تواريخ تعرض البحرين لسيطرة الآخرين ( مسقط - مصر - تركيا ) ان حكام البحرين كانوا يعرضون دفع الاتاوة او يدفعونها فعلا عندما يرون انهم معرضون لخطر ما من خارج اقليمهم . وهم بذلك يحاولون جر الفرس للوقوف الى جانبهم لصد الطامعين في بلادهم . دون الاعتراف من جانبهم بالتبعية للفرس . ولو كانت هذه الاتاوات ناتجة عن تبعية لفارس لوجب ان تكون ضرائب سنوية ترسل الى الخزينة الفارسية ، وليس مجرد اموال تدفع عند الحاجة فسي فترات متباعدة كما شاهدنا ( ١٧٩٩ - ١٨٣٩ ، ١٨٦٠ ) ( المراجع )

(٨) من الواضح ان المسؤولين المحرانيين الذين ارسلوا هاتين الرسالتين عام ١٨٦٠ قصدوا دفع الفرس للوقوف الى جانبهم ضد الاتراك العثمانيين عندما شعروا برغبة العثمانيين في الاستيلاء على بلادهم ( المراجع )

(٩) المقصود هنا المعاهدة التي تم التوصل اليها بين بريطانيا والبحرين للفترة بين ( ١٨٦١ - ١٨٦٨ ) ( المراجع )

ملاحظة: الوثائق الانكليزية الملحقه بالبحث في القسم الانكليزي في متن

المجلة .

# PERSIAN CLAIMS ON BAHRAIN

By: Dr. Fatouh al-Khatrash

College of Arts, University of Kuwait

## Summary

The author of this article surveys the history of Persian claims over the sovereignty of Bahrain and the British stand in this regard.

Immediately after the First World War, Persia not only renewed its claims over Bahrain but it also submitted a complaint to the United Nations; however, in response to this, the British Government made it clear that it considered Bahrain and its people under the British protection and it would never admit that Bahrain was ever a part of Persia. Also, the British Government authorized itself to defend Bahrain and its government and to protect it against any aggression or intrusion.

In 1928, Sheikh Issa of Bahrain authorised the British Government to take any defensive measures to maintain the rights of Bahrain and nullify the Persian declarations in front of the United Nations in Geneva. He also sent his son Mohammed to accompany the British Government's representative to reach that end to assist him.

As Britain had always maintained specific relations with Bahrain and considered it as a sovereign country in the area, it felt that it had the privilege to conduct the Bahrain Foreign affairs and to defend it against any foreign aggression. Bahrain became an independent country in 1971, and meanwhile Iran gave up its previous claims. Bahrain is now a fully sovereign country and enjoys complete membership in the League of Arab States and in the United Nations. Therefore, any Persian claim for domination over Bahrain cannot be based on historical factors nor on the rationality governing international relations.